

« اتحاد البترول » يعلق الإضراب.. والعمير يوجه الشكر

فيما أعلن رئيس اتحاد البترول والصناعات البتروكيماوية عبدالعزيز الشرنان عن تأجيل الإضراب الشامل لبداية شهر مارس وذلك لعابشة الأعداء الوطنية التي تمر بها دولة الكويت، وجه وزير النفط العمير رسالة شكر لتقابة العاملين بشركة ناقلات النفط الكويتية جاء فيها: تشكر تقابة العاملين بشركة ناقلات النفط الكويتية على قرارهم بتعليق الإضراب التزاماً منهم بدورهم الوطني و حرصا على المصلحة العليا للبلد و بما يجنب القطاع النفطي أي مشاكل أو تحديات ونأمل من باقي النقابات أن تحذو حذوهم.

وقال الشرنان في مؤتمر صحافي بعد الجمعية العمومية غير العادية انه كان من المقرر أن يتم الإعلان عن موعد الإضراب الا ان الأعضاء في الجمعية ارتأوا تأجيل ذلك، وأشار الشرنان إلى أن الإضراب الشامل تم تأجيله ولم يتم إلغاؤه محذرا الحكومة من الماطلة والتعنت على رأيها في انتقاص حقوق الموظفين.

« الخارجية البرلمانية » أجلت التصويت عليها إلى 3 مارس بعد مناقشتها بحضور وزراء الخارجية والداخلية والعدل

الغانم عن الاتفاقية الأمنية: لا يمكن الخروج على دستور وقوانين الكويت

- **العدساني: الاتفاقية الأمنية تتعارض مع مواد الدستور وتتعرض للحريات وسيادة الدولة**
- **حمدان العازمي: ردود غامضة وتعريفات مطاطة تسببت في تأجيل الاتفاقية للاجتماع المقبل**
- **الكندري: كثير من البنود يجتاحها الغموض وتحتاج إلى تعديل خصوصا بند تسليم المتهمين**



(تصوير: صالح محمد)

مواد الدستور والقوانين المحلية، مضيفا بأن الاجتماع كان مفتوحا ولم يتخلله تصويت امسا فقط لاستيضاح بنود الاتفاقية لأنها غير قابلة للتعديل والأمر اما بالتصويت موافقة أو رفضا.

وذكر أن بعض المواد في الاتفاقية مازال الغموض يكتنفه وكثير من المفردات بالاتفاقية لم تعدها في لغتها بالكويت، مؤكدا انه مازال بعض النصوص تحتاج الى دراسة أعمق. وأشار إلى ان الفريق الحكومي يؤكد على ان الاتفاقية راعت قوانين الكويت وهي اتفاقية تعاون وأن عنصر الالتزام فيها ليس عاليا، مبينا أن أكثر الأمور التي أخذت وقت للنقاش هي مسألة تسليم المتهمين وأن الفريق الحكومي أكد أن الاتفاقية لن تعدل القوانين المحلية.

الدولة وتسليم المتهمين واضاف انه معارض لهذه الاتفاقية لافتا انه كان يفترض حضور وزير الدفاع اذا كنا نتكلم عن المخاطر الخارجية بدلا ان يحضر وزير الداخلية.

واكد ان الاتفاقية تتحدث عن تضيق الحريات مشيرا انه كان يتمنى ان تتناول الاتفاقية مزيد من التبادل التجاري والاقتصادي وخلق فرص عمل ولناخذ مثال الاتحاد الاوربي.

وانتهى الى القول بأن الاتفاقية الامنية تعتبر تدخل في شؤون الكويت الداخلية.

من جانبه، قال النائب عبد الكريم الكندري إن النقاش دار حول بنود الاتفاقية التي تشوبها بعض الشوائب الدستورية وحول مدى تطبيقها وتعارضها مع

النواب لم يكن فيها ردود وبالتالي راينا انها غامضة لذلك تم تأجيل التصويت حتى يتأكد الجميع من مطابقة مواد الاتفاقية للدستور، مبينا أن اهم بنود الخلاف هي تسليم المتهمين.

وحول تعريف للجرائم السياسية اكد لم يكن واضح تعريفا فهي كلمة مطاطة وهذا من ضمن الأسباب التي ادت الي التأجيل في الجلسة القادمة.

من جهة، اكد النائب رياض العدساني ان الاتفاقية الامنية الخليجية تتعارض مع دستور الكويت حيث تتدخل في سيادة

بعض مواد الاتفاقية الامنية وايعادها الامنية والسياسية. واضاف تطرقا للعديد من الموضوعات التي تخالف الدستور الكويتي في الاتفاقية لافتا انه جرى نقاش بين الطرفين، موضحا انه نظر الحساسية الموضوع قررت اللجنة ان يتم تأجيل التصويت على الاتفاقية للاجتماع القادم في 3 مارس المقبل بهدف المزيد من الدراسة حتى يتضح الغموض في بعض مواد الاتفاقية.

وبين ان الفريق الحكومي دوا على استفسارات النواب الا انه في بعض اسئلة واستفسارات

الشؤون الخارجية النائب علي الراشد ان لجنته أرجأت التصويت على الاتفاقية الأمنية إلى 3 مارس المقبل وذلك بهدف المزيد من الدراسة لنقص المعلومات والمعرفة الدقيقة بشكل موسع وحتى يستكمل حضور باقي اعضاء لجنته حيث لم يحضر أحد اعضاءها الاجتماع، مضيفا: اننا نضغط ولا نضغط علينا ونحن جزء من السيادة.

بدوره، اكد مقرر لجنة الشؤون الخارجية النائب حمدان العازمي ان لجنته اجتمعت بحضور وزراء الخارجية والداخلية والعدل وحضور عدد من النواب ورئيس مجلس الامة ونائبه وذلك لمناقشة

أمام الشعب الكويتي لافتا الى ان هناك العديد من الموضوعات التي يدور حولها الخلط نتيجة لرسمية لحضور احتفال المجلس الوطني التأسيسي التونسي بالدستور الجديد لتونس.

وذكر ان موضوع الاتفاقية الامنية دار حوله الكثير من اللغط والجدل في الشارع الكويتي وأن الحوار والنقاش الذي شهده داخل اللجنة مع الجانب الحكومي أوضح العديد من الأمور التي بها ليس لدى العديد من المتابعين والمراقبين.

وأعرب الغانم عن ثقته بوجود تفاهم بين الجانبين النيابي والحكومي بشأن الاتفاقية على أن تتوضح جميع الأمور خصوصا

- **ما يريحا أن المادة الأولى للوثيقة تنص على ضرورة عدم تعارضها مع دساتير الدول**
- **وأتق بأنه سيكون هناك تفاهم بين السلطتين لتكون الأمور واضحة للنواب والشعب**
- **الراشد: تأجيل التصويت هدفه المزيد من الدراسة ونحن نضغط ولا يضغط علينا لأننا جزء من السيادة**

كتب

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن " ما يربح اتجاه الاتفاقية الأمنية الخليجية أن المادة الأولى منها تنص على ألا تعارض موادها وتصوصها الدستور الكويتي والقوانين المعمول بها في دولة الكويت".

وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب مغادرته اجتماع لجنة الخارجية البرلمانية التي يحضرها وزراء الخارجية والداخلية والعدل لمناقشة مشروع قانون اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب ان "الاتفاقية لا يمكن ان تنص موادها في أي حالة من الأحوال على أمر يخالف أو يعارض دستورنا وقوانيننا المعمول بها".

لجنتا الداخلية والدفاع والمقيمين بصورة غير قانونية أكدتا وجود تسهيلات من « الداخلية »

كلايت ثاني مرة.. تجنيس 4 آلاف من « البدون » في 2014



جانب من اجتماع لجنتي الداخلية والدفاع والبدون،

■ **التميمي: خارطة طريق وتسهيلات جديدة لحل القضية وفق تأكيدات وزير الداخلية**

■ **الخالد بين أن الأدلة الجنائية لديها نقص بأجهزة البصمة الوراثية وتكلفتها 200 ألف دينار وستعجل بإعداد الملفات**

■ **سلطان الغيصم: وزير الداخلية وعد بحل مشكلة القيود الأمنية والجوازات المزورة**

الاجهزة المتعلقة بالبصمة الوراثية تكلف 200 ألف دينار فقط وسيتم تخصيصها لتوفير هذه الاجهزة بأسرع وقت للاستعجال بعمل اللجنة المركزية مشيرا الى ان الاجتماع تناول ايضا 504 ملفات التي تم رفعها للتجنيس وهي ملفات تشمل البالغين من الأباء والأمهات البالغ عددهم ما يزيد عن 150 شخصا في حين القصر سيحصلون على الجنسية بعد بلوغهم 21 عاما من لديهم اعضاء 65.

وتابع التميمي كما ان الاجتماع تناول موضوع البطاقة الامنية وقد اوضح الوزير خلاله ان البطاقة الخضراء تمنح لمن يتمتع بكامل الامتيازات في حين الصفراء ستمنح لمن لا يحمل اعضاء سنة 65 ومن اعضاء سنوات كثيرة بالكويت وسيتم معاملتهم بطريقة قريبة من معاملة من يحملون بطاقة خضراء

لافتا الى ان النواب ركزوا خلال الاجتماع على فئة غير محددية الجنسية عن كون ملفاتهم لا تزال مرغوة دون تحرك.

واضاف التميمي «نحن كلجنة

ستشمل ايضا من لا يملكون اعضاء 65 ومن لا يملكون اي ثبوتيات وسيتم لهم لائحة التجنيس من يخرجون كل عام منذ 2008 بملترح قانون تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الا ان الحكومة لم تجنس اي حالة.

واشار بان ان اللجنة اجتمعت الاسبوع الماضي بوزير الداخلية لمناقشة خمسة مقترحات نيابية لتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية لسنة 2014، ولم يكن رأي الحكومة واضحا تجاه تحديد العدد الا ان الوزير لم يعارض تحديد اللجنة لهذه الفئة بالقانون».

من جانبه، بشر رئيس لجنة للقيمين بصورة غير قانونية النائب عبدالله التميمي فئة غير محددية الجنسية بأن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لم يطلب فترة طويلة لتطبيق خارطة طريق لمعالجة اوضاعهم مع التركيز على الجانب الاجتماعي والانساني وتوفير فرص العمل لهم والحياة الكريمة كاشفا بالوقت ذاته ان الخالد اشار الى ان خارطة الطريق

حذر من غضبة شعبية بسبب تجاهل المطالب المشروعة للمواطنين

العازمي: علاوة الأولاد مشروع أزمة

مع الحكومة.. ولا تنازل عن إقرارها



حمدان العازمي

- **ما يقدم من هبات خارجية وصفقات داخلية وما تتغافل الدولة عن تحصيله يتجاوز أضعاف قيمة العلاوة**

- **أيمن كانت السلطة التنفيذية طوال الأشهر الماضية؟ ولماذا لم تقدم دراستها المزعومة؟**

■ **يجب مراعاة الظروف المعيشية للمواطنين والارتفاعات غير المبررة للأسعار مع ثبات الدخول**

مراعاة الظروف المعيشية للمواطنين والارتفاعات غير المبررة للأسعار مع ثبات دخول الأسر، مطالبا الوزراء بالنزول إلى الشارع للتواصل مع المواطنين والإحساس بالعاناة التي يعيشونها جراء الغلاء، ويتخذوا موقفا ناعيا من ضمائرهم تجاه هذه العاناة.

واكد العازمي في ختام تصريحه ان الزيادة المطلوبة مستحقة وأن على الحكومة ألا تتذرع وتماطل في إقرار حق من حقوق المواطنين لأنها ملزمة دستوريا بدعمهم، ويكفي المواطن أن ما يقدم له من خدمات لا يرقى إلى المستوى المطلوب وأنه يرى أمواله توزع ليلا ونهارا على دول بعضها يستحق وأكثرها لا يستحق هذه الإعانات التي تقدم له، محذرا من أن سكوت الشعب على مثل هذه الأمور مع تجاهل مطالبه المشروعة سيؤدي في النهاية إلى نتائج غير محمودة ستطال الجميع.

التي تخدم الشريحة الأكبر من أبناء المجتمع، مشددا على رفضه إنقاص قيمة العلاوة الاجتماعية التي كان يجب أن تكون 100 دينار وليس 75 دينارا، إلا أنه ومن باب تعاون النواب مع الحكومة قبلوا بأن تكون 75 دينارا حتى يمكن تمريرها، لكن الحكومة قابلت هذا التعاون باستهتار.

ودعا إلى ضرورة التعامل بمسطرة واحدة مع جميع أبناء الكويت، فلا تمنح الهبات والعطايا لفئة بسبب قربها من السلطة، وتقوم الدنيا ولا تقعد لمجرد اقتراح بخدم عامة أبناء الكويت المستحقين للمساعدة في الأصل، لافتا إلى أن النواب عازمون على المضي قدما في إقرار علاوة الأبناء مهما كانت المبررات المقدمة من الحكومة، وأن المهلة التي تم منحها للسلطة التنفيذية هي الأخيرة قبل تمرير النواب لهذا القانون.

وشدد على ضرورة

استنكر النائب حمدان العازمي ماطلة وتسويق الحكومة في إقرار علاوة الأولاد رغم اعترافها بأن هذا الأمر يخدم مصلحة المواطن وأنه أصبح ضروريا في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، متذرة بأنها ستقدم «دراسة شاملة وافية عن علاوة الأولاد خلال شهر»، متسائلا: أين كانت الحكومة طوال الفترة الماضية لتأتي اليوم وتقول انها ستقدم دراسة شاملة مع أنها حضرت عدة جلسات مع اللجنة المالية ولم تات على ذكر هذه الدراسة ولم تقدمها طوال أشهر مضت؟

وقال العازمي في تصريح صحافي أمس، ان تكلفة علاوة الأولاد معروفة للجميع وتمت مناقشتها داخل اللجنة عدة مرات، فلماذا تسوق الحكومة الآن وتتسبب في وقف العلاوة من جديد رغم علمها بأن الآلاف من أبناء الشعب ينتظرون مثل هذا القرار؟.

وأكد العازمي أن ما تقدمه الحكومة من هبات ومساعدات خارجية، وما يتم تمريره من صفقات لتجار معروفين، وما تتغافل الدولة عن تحصيله من مستحقات لدى الشركات والهيئات، يتجاوز أضعاف أضعاف قيمة العلاوة الاجتماعية

الجيران: هناك لعبة سياسية تتم بين أمريكا وإيران

أكد النائب عبدالرحمن الجيران أن تحذيرات ويندي شيرمان مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية من خطورة الانفتاح على إيران في ظل توافد جيوش من طائرات رجال الأعمال الأوروبيين المعابر عند الشيطان الأكبر و الأصغرا

وقال طنا في تصريح للصحافيين ان اللجنة وافقت على تجنيس ما لا يقل عن 4 آلاف من البدون، لافتا على ضرورة حل مشكلة الجوازات المزورة.

وكشف طنا عن وعد قطعه وزير الداخلية بحل مشكلة القيود الامنية بعد تحريك دفعة 504 ملفات مرفوعة الآن.

بدوره، أعلن عضو لجنة معالجة